

# قانون الجمعيات الأهلية الجديد: «تأميم» العمل المدني

بعد صراع عمره من عمر الثورة مع منظمات «المجتمع المدني»، خطا البرلمان المصري في عهد عبد الفتاح السيسي الخطوة المتوقعة، وهي وضع اليد الحكومية على عمل تلك المنظمات، عبر إقرار قانون يمنح الدولة «إدارة» عمل كل تلك الجمعيات... ليصير تحت العمل الخيري والأهلي في مصاف ما هو «مشبوهُ» في عُرْف الحكومة

القاهرة - سلمى عمر

سريعاً، وافق مجلس النواب المصري على تمرير قانون يقيد بشكل كبير عمل الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني، من دون أي مناقشة مع أي ممثلين عن هذه الجمعيات، وحتى من دون اللغات لقانون كانت تعدّه وزارة التضامن الاجتماعي. مشروع النائب عبد الهادي القصبى، مشروع قانونه قبل أسبوعين، وأقره المجلس بصورة نهائية يوم أمس. منذ قيام «ثورة 25 يناير»، تعاملت الحكومات المصرية المتعاقبة بـ«عدائية شديدة» إن جاز التعبير، مع منظمات المجتمع المدني، وخصوصاً المنظمات الحقوقية التي كانت سبباً في كشف انتهاكات حكومية عديدة في مجال حقوق الإنسان وتضعيدها دولياً. ففي نهاية عام 2011، جهزت الحكومة القضية الشهيرة «التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني»، التي يخضع أغلب العاملين البارزين في المجال الحقوقي إلى التحقيق على إثرها حتى الآن. وصدرت ضد بعضهم قرارات بالمنع من السفر والتحفظ على الأموال. وعلى هامش

هذه القضية، كانت الحكومة تقترح مشاريع لقوانين بين الحين والآخر لتنظيم عمل هذه الجمعيات، كانت دائماً تلقى اعتراضات من ممثلي هذه المنظمات، لكن القانون الذي مرره البرلمان جاء أشد وطأة من كل ما اقترحتة الحكومة أو حاولت تمريره سابقاً، ما عرف بـ«قانون القصبى» نسبة إلى النائب رئيس لجنة التضامن الاجتماعي في البرلمان، عبد الهادي القصبى.

ويتضمن القانون عقوبات تقيد حرية عمل هذه المنظمات وتفرض غرامات تصل إلى مليون جنيهه في حال مخالفة بعض نصوصه، المتعلقة بتلقي تمويل من دون موافقة الحكومة، سواء كان التمويل أجنياً أو محلياً، إذ يحظر على أي جمعية أو هيئة الحصول على تمويل يتجاوز 10 آلاف جنيهه من دون الحصول على موافقة مسبقة، وإذا لم تُمنح هذه الموافقة خلال 60 يوماً من تقديم الطلب يعتبر مرفوضاً، كما ينص القانون على تشكيل جهاز قومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية، ويحظر على أي جهة أو مؤسسة ممارسة العمل الأهلي دون الالتزام ببندوه.

ويمنح القانون فرصة لمدة عام لتوفيق أوضاعها مع بنود القانون الجديد، وإلا يتم حلها وتحويل أموالها إلى صندوق دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنصوص عليه في القانون. كما يعطي القانون الحكومة وحدها سلطة تقرير من يحق له تأسيس جمعية أهلية وأهدافها، ويلزم الجمعيات بالعمل وفقاً لخطط الدولة للتنمية واحتياجاتها، ويوجب على الجمعيات الحصول على إذن من رئيس مجلس الوزراء والمحافظ المتخصصة بتنفيذ أي من أعمالها قبل البدء في التنفيذ. ويحظر العمل في مجال (أو ممارسة نشاط يدخل في نطاق عمل) الأحزاب أو النقابات المهنية أو العمالية أو «ذي طابع سياسي» أو «يضر بالأمن القومي للبلاد أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة»، كما يحظر على

الجمعيات إجراءات استطلاعات الرأي أو نشر أو إتاحة نتائجها أو إجراء الأبحاث الميدانية أو عرض نتائجها قبل عرضها على السلطة المختصة للتأكد من سلامتها وحيادها.

كذلك، يحظر القانون على الجمعيات تغيير عنوان مقرها أو فتح مقر ومكاتب تابعة لها في أي من محافظات الجمهورية من دون موافقة كتابية من وزارة التضامن. وتعتبر مخالفة هذا البند جنحة من الممكن أن تعرض رئيس المنظمة للسجن لمدة عام. هذا بالإضافة إلى إخضاع قانون المنظمات المحلية والمؤسسات الأهلية والمسؤولين عنها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات والزمامهم بتقديم إقرار

للمدّة المالية كالمسؤولين الحكوميين. اللافت في هذا القانون، أن البرلمان وضع نصب عينيه المنظمات الحقوقية التي كانت بمثابة «صداع» للحكومة طوال الأعوام الماضية.

يحظر التمويل بأكثر من 10 آلاف جنيه دون موافقة مسبقة

لكنه لم يلتفت إلى مئات الجمعيات الخيرية والأهلية التي تقوم بجزء كبير من عمل الحكومة في إنشاء فصول للتعليم ومحو الأمية في القرى الفقيرة، وتوصيل الغذاء وبناء مستشفيات وغيرها من الخدمات

يوجب على الجمعيات تحصيل إذن من رئيس الحكومة قبل البدء في تنفيذ أي من أعمالها (أي بي إي)



التي أصبحت بديلاً جيداً للعجز الحكومي بخاصة في المناطق والقرى الفقيرة.

وفي تعليق على القانون لهبة السويدي، مؤسسة واحدة من أكبر الجمعيات الخيرية في مصر، قالت فيه إن «هذا القانون وضع التخوين في أساس العمل الخيري، لما نص عليه من عقوبات وتشكيك وليبدأ بأن على كل عضو أو رئيس مؤسسة أو جمعية ما تقديم إقرار إبراء ذمة سنوي، ليضع رقاب القائمين على هذا العمل الجليل تحت حكم قانون الكسب غير المشروع... وهذا ما نرفضه جميعاً لأننا لسنا موظفين في قطاع الحكومة ولكننا أحرار. إختارنا أن نخدم وطننا وأهله المحتاجين من مالنا وجهدنا». وواصلت السويدي تعليقها متسائلة، «هل يعقل أن تقوم كل جمعية بإخاطر الجهات المعنية في كل مرة يتم التبصر لها، وليس من حقها أن تتصرف في هذه الأموال من دون أخذ الموافقة وإن خالفت تعرضت للعقوبة التي تصل إلى السجن، ففي حالة مؤسستي ونحن نتعامل مع حالات الحروق فمن الطبيعي أن نأخذ الموافقة وإن خالفت تعرضت للحرق وتحتاج إلى أن ننقل إلى العناية المركزه وإلا فسنموت فأقول لها معذرة انتظريني حتى تأتينا موافقه قد تستغرق أياماً عدة».

وعلى مستوى المنظمات الحقوقية، اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» القانون الجديد بمثابة «حظر للمجتمع المدني» في مصر. وقالت في بيان: «إن مر هذا القانون فإن جميع منظمات المجتمع المدني في مصر ستخضع لرقابة الأجهزة الأمنية». وفي بيان جماعي لـ29 منظمة حقوقية مصرية وحزب سياسي، تم الإعلان عن رفض القانون الجديد، وقال هؤلاء إن هذا القانون «يقضي فعلياً على المجتمع المدني ويحيل أمر إدارته للحكومة والأجهزة الأمنية، كما أدان البيان تعامل البرلمان مع الخطط والقوانين السرية للقضاء عليه».

تقرير

## لقاء السيسي وشيخ الأزهر: «استدعاء» رابع في سنة واحدة!

للمرة الرابعة هذا العام، يلتقي عبد الفتاح السيسي بأحمد الطيب. كما هي العادة. تأتي اللقاءات من دون إعلان مسبق من جانب الرئاسة لترتيب اللقاء، وهو ما يوحي بأن الزيارة أقرب إلى «الاستدعاء». فضلاً على أنها تتم على عجل لحل أزمات عالقة

إسطنبول - محمود علي

يتجدد الخلاف بين مؤسسة الأزهر بقيادة الشيخ أحمد الطيب، ووزير الأوقاف محمد مختار جمعة. بعدما كان قد اشتعل على خلفية إصدار «الأوقاف» قراراً رسمياً في وقت سابق هذا العام، تم تعميمه على المساجد والأئمة كافة، بتوحيد خطبة الجمعة. وذلك من دون الرجوع إلى الأزهر ومعرفة رأيه في هذه القضية.

رُجِحَ آنذاك أن يكون جهاز «الأمن الوطني» في مصر هو من يقف وراء توحيد الخطبة وتعميمها، رغبة منه في ضمان السيطرة على الخطاب الديني في

المساجد ومنعاً لعودة «جماعة الإخوان المسلمون» إلى المساجد مرة أخرى وخطابهم المناوئ للسلطة. الأزهر خرج من جانبه، ورفض على لسان وكيل المؤسسة عباس شومان، القرار، معتبراً أن الأوقاف «تجاوزت اختصاصات الأزهر»، وخصوصاً أن الوزارة توظف خريجي الأزهر من الكليات الدينية أئمة للمساجد.

تلك القضية أخذت في وقتها حيزاً من التصريحات والتصريحات المضادة في الإعلام المصري، فتدخلت مؤسسة الرئاسة، و«استدعى» السيسي في آب الماضي شيخ الأزهر، الذي رضخ للأوامر بالتهدة ووقف المناوشات الإعلامية، ثم تراجع عن «الأوقاف» ضمنياً عن قرار توحيد الخطبة.

أما في لقاء جديد أمس، هو الرابع في سنة واحدة، فأصدرت الرئاسة بياناً قالت فيه إن اللقاء «شهد استعراضاً لما يقوم به الأزهر الشريف من جهود لتصويب الخطاب الديني وتصحيح صورة الإسلام وتنقيتها مما علق بها من أفكار مغلوطة».

كذلك نقل البيان أن الطيب تناول موضوع «جلسات الحوار المجتمعي التي تنظمها مؤسسة الأزهر في جميع المحافظات، وتهدف إلى استيعاب أكبر عدد من الشباب والفتيات في مصر من مختلف العقائد الدينية والفئات العمرية، بهدف التفاعل والتواصل

ومناقشة الأفكار وطرح الأسئلة بحرية تامة لترسيخ مفهوم التعايش والتسامح وقبول الآخر». لكن، هذه المرة، تفيد بعض المصادر بأن اللقاء جاء على خلفية تفاقم الأزمة مجدداً بين المؤسسة الدينية الأم في مصر، وبين وزارة الأوقاف، إثر قيام «هيئة كبار العلماء» التابعة للأولى بالاجتماع في اجتماعها مساء أول من أمس، بالاعتذار عن المشاركة في لجان «المجلس الأعلى للشؤون

استبعدت «الأوقاف» زهريين من «المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية»

الإسلامية» التابعة للثانية، معللة الانسحاب بضيق الوقت وكثرة الملفات الملقاة على عاتق «هيئة كبار العلماء»، وبأنها لم تعد لديها وقت للملفات الوزارة. وجاء قرار «هيئة العلماء» بالانسحاب من عضوية «المجلس» على خلفية الأزمة التي جرت الأسابيع الماضية بين الأوقاف ووكيل مشيخة الأزهر شومان، الذي استبعدته الوزارة من عضوية المجلس، ليستقبل الرجل منه، ثم يخرج بتصريح مفاده بأن ما تردد عن استبعاده من عضوية

لجان «المجلس الأعلى» التي أعيد تشكيلها «غير صحيح»، موضحاً أنه ليس عضواً حتى يُستبعد. وأضاف شومان أنه تقدم باعتذار رسمي قبل عام، حينما أعيد تجديد عضويته في اللجنة الفقهية داخل المجلس، «من باب إفساح المجال لمن تسمح ظروفه من الزملاء بالمواظبة على حضور الجلسات، وهو ما لم يتيسر لي، ومن حينها لا علم لي بأعمال لجان المجلس، فلا داعي للمزايدة».

في المقابل، أعلنت «الأوقاف» ترشيحات لجان «المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية» قبل أيام، متضمنة استبعاد شومان، لتفسر ذلك بأنها استبعدت المشغولين من علماء الأزهر واختارت في عضوية المجلس من يتفرغ لمهامه، في إشارة منها إلى المحسوبين على مشيخة الأزهر وأصحاب الولاء للشيخ أحمد الطيب.

وسبق أن طالب السيسي في احتفال المولد النبوي عام 2015 بضرورة تجديد الخطاب الديني بدعوى تضمن الخطاب الكثير من المفاهيم المغلوطة التي تتسبب في إهدار دماء المخالفين للمسلمين في العقيدة، وهو ما رأى فيه وزير الأوقاف إشارة للبدء في تجديد الخطاب الديني وحمل الراية بديلاً من الأزهر، الأمر الذي أشعل الصراع بين الأزهر والأوقاف.